بعد الحرب.. الغرب لن يحصد سوى العار وانهيار نظامه العالمي

كتبه نسرين مالك | 31 مايو 2024,

ترجمة وتحرير: نون بوست

منذ إنشائها، وجهت المحكمة الجنائية الدولية الاتهامات إلى 50 شخصًا، 47 منهم أفارقة. كما ركزت تحقيقاتها بشكل كبير على جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية في الدول الأفريقية. وما كان مفهومًا منذ فترة طويلة ولكن لم يتم ذكره مطلقًا هو أن المحكمة وعملياتها، بصراحة، تستهدف نوعًا معينًا من القيادة السياسية التي يسهل ملاحقتها.

"تم إنشاء المحكمة للأفارقة والبلطجية مثل بوتين"، هذا ما قاله أحد كبار القادة المنتخبين المرعوبين للمدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، كريم خان، عندما قدم فريقه طلبًا مؤخرًا لإصدار أوامر اعتقال بحق رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، وزير الدفاع يوآف غالانت وثلاثة من قادة حماس.

ومرة أخرى؛ بكل صراحة ولكن ليس مجرد وحي. على الأقل ليس لأجزاء العالم الأكثر دراية بالمحكمة وتحقيقاتها. لقد عززت تشكيلة المشتبه بهم والمتهمين لفترة طويلة الانطباع تحت خط الاستواء بأن المحكمة الجنائية الدولية هي محكمة للأفارقة، وربما الروس في الآونة الأخيرة.

فكيف لا يكون هذا هو الدرس المستفاد في حين أن الولايات المتحدة، في السنوات التي تلت تأسيس المحكمة، غزت العراق وأفغانستان بشكل كارثي ـ بدعم من بريطانيا في كثير من الأحيان ـ وأنشأت سجناً خارج نطاق القضاء للمشتبه في تورطهم في أعمال إرهابية، وأنشأت شبكة للتعذيب والاعتقال تابعة لوكالة المخابرات المركزية؟

ويُنظر إلى الصراعات الأفريقية على أنها صراعات حميمة وقبلية ومتعمدة على عكس تلك الموجودة في أماكن أخرى. والاقتراح الأساسي هو أن المدنيين في الحروب الغربية يُقتلون ويُحتجزون بشكل غير قانوني عن طريق الصدفة، بينما تفعل الدول الأخرى ذلك عن قصد.

وقد يتطلب الأمر من شخص ساذج أن يعتقد أن تصرفات الزعماء الأفارقة أو الروس فقط هي التي تمثل فقط انتهاكًا لقواعد الاشتباك في الصراع. ولكن كان هناك دائما نوع من المعقولية.

ويجري حاليًا تجريد "إسرائيل" من ذلك بسبب رفض الولايات المتحدة وبريطانيا الساخط للقرار الذي اتخذته المحكمة ضد نتنياهو، والتعليمات الصادرة عن محكمة العدل الدولية بأن "إسرائيل" لا بد وأن تعمل على حماية الفلسطينيين من الإبادة الجماعية ووقف هجومها في رفح.

لقد أرسلت "إسرائيل" قواتها لغزو منطقة أخرى، مما تسبب في مقتل مدنيين في هذه العملية، ومع ذلك هذا يدفعنا للتفكير في أن حملتها تشبه تلك "الحروب الجيدة" الأخرى التي شنها الغرب؛ مهمة أخلاقية دفاعية أخرى حدثت خلالها أشياء مؤسفة. أشياء لا ترقى إلى كونها جريمة بطريقة ما لأنه على ما يبدو لا يمكن تجنب فظاعة الحرب.

وبالإضافة إلى ذلك؛ فإن "إسرائيل" دولة ديمقراطية. إن البلدان التي لا تنتمي إلى قفص الاتهام هي تلك التي تحقق مع نفسها، ويُنظر إليها على أنها لا تحتاج إلى الرقابة من المحاكم العالمية. فقد قدم مجلس الشيوخ الأميركي تقريرًا وإدانة لأساليب الاحتجاز والاستجواب التي استخدمتها وكالة الاستخبارات المركزية،

في حين أدان تحقيق تشيلكوت في حرب العراق الحملة العسكرية البريطانية ووجد أن الأساس القانوني تم التعامل معه بطريقة غير مرضية. وهذا هو أقصى ما ذهبت إليه التحقيقات. وكانت النتيجة الاعتذارات (والتحدي الوقح من قِبَل توني بلير)، وكان أداء الرقابة كافياً للحفاظ على صورة خادعة من العدالة.

ويمحو سجل "إسرائيل" كل هذه الاستثناءات، ولقد فشلت أفعالها في تلبية المعايير التي وضعها حلفاؤها للحصانة من الحكم. إن الخسائر في صفوف المدنيين في غزة أكبر من أن يتم اعتبارها ضمانات ضرورية. وبعد مرور سبعة أشهر، لم يعد هدف هزيمة حماس أقرب أو محددا بطريقة متماسكة.

إن المجاعة والتهجير القسري للمدنيين أمران نظاميان للغاية بحيث لا يمكن اعتبارهما مجرد نتائج ثانوية مؤسفة للحملة. لقد تم تشويه سمعة "إسرائيل" كدولة ديمقراطية موثوقة. إن قدرتها على التحقيق مع نفسها بمصداقية معرضة للخطر للغاية بسبب التاريخ القصير لحكومتها اليمينية

المشاكسة التي لن تحتمل أي انتقاد، وتاريخها الأطول في تجاهل القانون الدولي من خلال السماح بتوسيع المستوطنات في الأراضي المحتلة.

ومن خلال استمرارها في التعامل مع "إسرائيل" باعتبارها دولة مسؤولة ولكن أفعالها تشوبها عيوب إنسانية في بعض الأحيان، فإن حلفائها يجرون حسابات محفوفة بالمخاطر من شأنها أن تقوض مصالحهم على المدى الطويل.

إن دعمهم لتصرفات "إسرائيل" لا يضعف القانون الدولي فحسب، بل يضعف القدرة على محاسبة أعدائهم والحفاظ على الخطوط الحمراء ضد الدول المتحاربة في عالم أصبحت فيه أدوات النظام الدولي أكثر أهمية من أي وقت مضى. إن القوى السياسية والاقتصادية الصاعدة في آسيا والشرق الأوسط وأميركا الجنوبية تتحدى نماذج القوة الأنجلوأميركية، وتزيد من صعوبة تحقيق أجندتها.

لنأخذ على سبيل المثال دولة الإمارات، اللاعب السياسي الذي لم يكن موجودًا على الخريطة قبل 30 سنة. وقد أصبحت اليوم قوة اقتصادية وحليفة للولايات المتحدة، ولكنها تبادلت أيضًا اجتماعات رفيعة المستوى مع موسكو منذ غزو أوكرانيا، وهي تواصل تمكين روسيا من التحايل على العقوبات. وليس بوسع الولايات المتحدة أن تفعل شيئا حيال ذلك.

ووفقًا لمركز صوفان، وهو منظمة أبحاث عالمية في مجال الأمن والسياسة الخارجية، فإن هناك "رغبة ضئيلة في واشنطن" للقيام بأكثر من مجرد توجيه التحذيرات إلى الإمارات العربية المتحدة.

وينطبق الأمر نفسه على قطر، التي لا تستطيع الولايات المتحدة إلا أن "تحثها" على طرد القيادة السياسية لحماس من الدوحة. أنا كبير بما يكفي لأتذكر وقتًا كانت فيه تلك اللغة تبدو ضعيفة بشكل لا يمكن تصوره. كما أن تنامي حجم التجارة بين اقتصادات الجنوب العالمي يحمي البلدان بشكل متزايد من تأثير العقوبات الغربية.

لقد فُرضت عقوبات على شركات صينية مؤخرا لمساعدتها روسيا على الانتماء إلى اقتصاد يُعد ثاني أكبر شريك تجاري لأفريقيا بعد الاتحاد الأوروبي. وتزدهر الشبكات بين البلدان الخاضعة للعقوبات خارج النظام المالي المنظم. وأصبح الذهب، وهو أصل غير قابل للتجميد، جزءًا مهمًا من كيفية مشاركة دول مثل روسيا وفنزويلا وإيران في نظام المقايضة الدولي.

وفي هذا السياق الجديد؛ يصبح التنفيذ أمرًا بالغ الأهمية، ولكنه قد يكون مستحيلاً. وبعد رفض المحكمة الجنائية الدولية ومطالبة محكمة العدل الدولية "إسرائيل" بالامتثال للقانون الدولي، فكيف يمكن للولايات المتحدة وشركائها أن يقدموا حجة مقنعة مرة أخرى بأن قواعدهم عادلة وعالمية، وبالتالي يجب على الجميع اتباعها؟

من الواضح بكل وقاحة أن النظام القائم على القواعد لا يتعلق بالقيم الديمقراطية وسيادة القانون وقدسية الحياة البشرية، بل بمراعاة التسلسل الهرمي العالمي الذي تكون فيه بعض الأرواح مقدسة والبعض الآخر ليس كذلك.

ذات يوم، ستنتهي حرب غزة، وسوف يواجه حلفاء "إسرائيل" عالمًا يرفض هذا المنطق المعلن الآن بوضوح؛ مرة واحدة وإلى الأبد. إن المخاطر أعلى مما يدركون، ولن يحصدوا العار الأخلاقي فحسب، بل سيحصدون انهيار نظامهم العالمي في مرحلة ما بعد الحرب برمته.

المصدر: الغارديان

رابط المقال : https://www.noonpost.com/216508/